المرحلة: الأولى
المادة: مبادئ علم الاقتصاد
أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي
الفصل الثـاني

الباب الثالث/ مفهوم السوق ووظائفه وأنواعه

مفهوم السوق:

يُعرَّف السوق market بأنه: "**المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات**" أو بعبارة أخرى "**هو محل التقاء العرض والطلب على السلع والخدمات**".

إذا كان السوق في الماضي يرتبط بمكان محدد فإنه في الوقت الحاضر ، وبفضل التقدم الواسع في وسائل النقل والمواصلات لا يشترط أن يكون له مكان جغرافي محدد فقط يتسع السوق إقليمياً أو بلاً أو حتى العالم كله، فيقال مثلاً سوق التمور في البصرة أو سوق السيارات في العراق أو سوق القمح في العالم.

وظائف السوق:

يؤدي السوق الوظائف التالية:

١- تحديد قيم السلع والخدمات.
٢- تنظيم الانتاج ويتحقق ذلك عن طريق التكاليف وذلك عن طريق تخصيص الموارد التخصيص الأمثل.
٣- توزيع الناتج حيث أن كل فرد من الناحية النظرية يستلم دخلاً طبقاً لمقدار ماينتجه، أي أن الأفراد الأكثر انتاجيه هم أولئك الذين يملكون الموارد المنتجه ويحصلون على دخول عالية ويكونون تبعاً لذلك أكثر مقدرة على طلب السلع والخدمات.
٤- التقنين ، أي تقييد الاستهلاك الجاري طبقاً للانتاج الموجود وهذا هو جوهر التسعير.

وظائف السوق:

تختلف الأسواق بعضها عن البعض الآخر تبعاً لاختلاف كل أو بعض عناصر السوق ، هذه العناصر هي:

١- البائعون

٢- المشترون

٣- السلعة محل التعامل.

فأذا اختلف عد البائعين أو عدد المشترين أو درجة تجانس السلعة من سوق ألى آخر ترتب على هذا الأمر اختلف في طبيعة السوق وفي طبيعة التكاليف التي يتحملها المنتج والإيرادات التي يحصل عليها وبالتالي في طبيعة الأرباح التي يحققها. وفي ضوء اختلاف هذه العناصر يمكن تقسيم الأسواق إلى أربعة أنواع:

١- سوق المنافسة الكاملة Perfect competition

٢- سوق الاحتكار Monopoly

٣- سوق المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition

٤- سوق منافسة القلةOligopoly

المرحلة: الأولى
المادة: مبادئ علم الاقتصاد
أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي
الفصل الثـاني

الفصل الثامن

سوق المنافسة الكاملة Perfect competition

إن سوق المنافسة الكاملة : هي حالة افتراضية بحته وبالنسبة للاقتصادي تعني "**غياب قوة الاحتكار أي غياب أية قوة لمشروع فردي أو مستهلك له تأثير في أسعار السوق**".

ولتحقيق هذه الحالة الافتراضية لابد من توفر الشروط التالية:

١- تعدد البائعين والمشترين
٢- حرية الدخول إلى السوق والخروج منه
٣- العلم بظروف السوق
٤- تجانس السلعة

١- **تعدد البائعين والمشترين**:

- من ناحية العرض ينبغي أن يكون عدد كبير من البائعين يتنافس بعضهم مع البعض الآخر.
- إن هذا العدد من البائعين يعني أن كل بائع يسهم بجزء ضئيل من العرض الكلي ولذا فإنه غير قادر على التأثير تأثيراً كبيراً في سعر السوق عند تغيير انتاجه.
- كما تفترض هذه الحالة أن كل منتج يواجه عرضاً تام المرونة في عوامل الانتاج بحيث أنه يستطيع زيادة انتاجه دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأجور أو الإيجار أو الفائدة السائدة في الصناعة.
- أما من ناحية الطلب فإنه يفترض أن هناك عدداً كبيراً من المستهلكين بالقدر الذي لا يستطيع المشتري الفرد منهم أن يؤثر تأثيراً محسوساً في سعر السوق عند تغيير حجم مشترياته.

٢- **حرية الدخول إلى السوق والخروج منه:**

يقصد بهذا الشرط لا توجد هناك قيود على دخول المشاريع في الصناعة أو الخروج منها

٣- **العلم بظروف السوق:**

- كل منتج يفترض أن يكون عارفاً بمعدل الربح لدى أي منتج آخر.
- أن جميع المشترين يفترض أن تكون لهم معرفة تامة بأسعار السلعة في كل جزء من السوق
- يفترض ألا تكون هناك تكاليف نقل ولن يكون هناك أي تقصير أو تماهل للحصول على منافع أي انحراف في السعر في أي جزء من السوق.

٤- **تجانس السلعة**

- يقصد بالتجانس هنا أن المشترين ليس لديهم أي تفضيل بين المنتجين المختلفين للسلعة ، وهذا يعني أنه لاتوجد اختلافات حقيقية أو تخيلية بين منتجات أحد المشاريع في الصناعة ومنتجات أي مشروع آخر في هذه الصناعة.
- أي أن الانتاج من سلعة مفيدة لايختلفغ في نظر المستهلك عن انتاج آخر من السلعة نفسها في قدرتها على الاشباع.

الصناعة والمشروع:

المشروع Firm هو "**أي مجموعة من عوامل الانتاج تعمل تحت إشراف منظم**".

الصناعة Industry " **مجموعة مشاريع تعمل في انتاج سلعة معينة**"

إن التمييز بين المشروع والصناعة له مضمون هام لشيئين هما

١- منحنى الطلب:

٢- شروط التوازن:

المرحلة: الأولى
المادة: مبادئ علم الاقتصاد
أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي
الفصل الثـاني

سنتطرق لشروط التوازن Equilibrium Conditions للتمييز بين المشروع والصناعة

يقصد بالتوازن في الاقتصاد "الحالة التي لايوجد فيها ميل نحو التغيير"

لذا فإن التوازن بالنسبة للصناعة "**يعني الحالة التي لايوجد فيها ميل نحو دخول مشاريع جديدة أو ميل نحو خروج المشاريع الموجودة وتركها لهذه الصناعة**"

أما التوازن بالنسبة للمشروع " **يعني أن المنظم ليس لديه الحافز لزيادة انتاجه أو انقاصه**"

توازن الصناعة:

قبل التطرق إلى توازن الصناعة لابد من التطرق إلى فكرة الربح العادي Normal Profit

الربح العادي هو "معدل المكافأة (العائد) لكل وحدة من الناتج السائد لمعدل التنظيم في الاقتصاد ككل" فالمنظمون ينجذبون للدخول في الصناعه إذا كان معدل الربح الذي يمكن أن يحصلوا عليه أعلى من مستوى الربح الاعتيادي ويميلون للتحرك خارج الصناعة إذا كانوا يحصلون على أقل من هذا المستوى.

فالتوازن بالنسبة للصناعة يعني أن المشاريع لا تدخل ولاتخرج منها وهذا يعني أن مستوى الأرباح فيها ليست أعلى ولا أدنى من الربح الاعتيادي ، إذن تكون مساوية له. لكن متى يتحقق الربح الاعتيادي؟

إن معدل مايستلم من قبل المنظمين لكل وحدة من الناتج هو معدل الإيراد أو السعر .

وأن مقدار مايدفع من قبل المنظمين لكل وحدة من الناتج يضمنها الربح الاعتيادي الذي يحصلون عليه بسب إسهامهم في العملية الانتاجية هو معدل التكاليف

لذا فإن المنظمين يحصلون على الربح الاعتيادي لا أكثر ولا أقل عندما يكون معدل التكاليف مساوياً لمعدل الإيراد أوالسعر.

فإذا كان معدل التكاليف أعلى من السعر فإنهم يحصلون على شيء أقل من الربح الاعتيادي لكل وحدة.

وإذا كان معدل التكلفة دون السعر فإنهم يحصلون على فائض ربح (أعلى من الربح الاعتيادي)

لذا لكي تكون الصناعة في توازن فإن معدل التكاليف يجب أن يكون مساوياً لمعدل الإيراد.

توازن المشروع :

إن الافتراض الإساس في جميع التحليل الاتقاصدي هو إن الشخص ينشد تعظيم مستوى معيشته ويعمل بعقلانية نحو هذا الهدف.

وبناء على هذا فإن المنظم يجب أن نفترض أنه يحاول تعظيم الربح من مشروعه لذا فالمنظم سوف ينتج المقدار الذي يحقق له أعظم ربح ممكن.

لكن السؤال متى يصل إلى هذه الحالة؟

هنا يرد مفهوم الإيراد الحدي ومفهوم التكلفة الحدية ، فالإيراد الحدي هو مقدار الإضافة للإيراد الكلي الناجم من بيع آخر وحدة منتجة أما التكلفة الحدية فهي مقدار الإضافة للتكاليف الكلية التي يتحملها المنظم من جراء انتاج الوحدة الأخيرة.

فإذا كان المنظم عند زيادة انتاجه يستطيع أن يضيف إلى إيراده الكلي أكثر مما يضيف إلى تكاليفه الكلية فإنه يكون بذلك قد تمكن من زيادة ربحه الكلي.

أما إذا كان قد أضاف إلى تكاليفه أكثر مما أضاف إلى إيراداته فإنه يكون قد أنقص من ربحه الكلية ، وأنه سوف يعظم أرباحه عندما تكون التكلفة الحدية مساوية للإيراد الحدي.

لكي تكون الصناعة في توازن تام فإنه من الضروري أن يكون عدد المشاريع في الصناعة ثابتاً.

إن إنتاج كل مشروع ثابت.

إن الشرط الضروري لـ (أ) هو أن أرباح المنظمين يجب أن تكون عند المستوى الاعتيادي وهذا يعني أن معدل التكاليف يجب أن يكون مساوياً لمعدل الإيراد أو السعر.

أما الشرط الضروري لـ (ب) هو أن كل منظم يجب أن يكون قد حصل على أعظم ربح ممكن وهذا يعني أن التكلفة الحدية يجب أن تساوي الإيراد الحدي.

لذا فعند التوازن التام إن كل مشروع سوف ينتج ذلك الانتاج الذي يكون عنده معدل التكاليف مساوياً لمعدل الإيراد ، وأن التكلفة الحدية مساوية للإيراد الحدي.